

(بزنس لو)

* إذا لم يحدد مدة معينة للوكالة بالعمولة فإنها تنتهي عند وفاة الوكيل أو المول.

* يجب أن تتوافر في الوكيل بالعمولة الأهلية اللازمة للقيام بالعمل التجاري.

* إذا صدر دفع على الوكيل بالعمولة بالاجر عليه فإنه يفقد الأهلية للقيام بالوكالة بالعمولة وبالتالي ينقضي عقد الوكالة.

* إذا تم الدفع على الوكيل بالعمولة يقوم مقامه وكيل التفليسة وبالتالي ينقضي عقد الوكالة بالعمولة.

* لا ينقضي عقد الوكالة بالعمولة في حالة إفلاس الموكل (F).

* السمسار هو وسيط بأجر ولا يكون طرفاً ثالثاً في العقد (T).

* يعمل السمسار كإجراء أو نائب عن أحد الطرفين في العقد (F).

* السمسار هو من يقوم بالوساطة لعقد أو تسهيل عقد التعاملات التجارية (T) وذلك حسب قانون الوكيل وهو وسطاء التجاريين.

* حسب قانون التجارة المرديني :- عمل السمسار يمكن أن يكون تجارياً ويمكن لا.

المضارقات فئات من النابض ينبغي ان تحمل كصهار مثل الوفاة

عقد المسيرة هو عقد تجاري والمسيرة عمل تجاري بما هيته (T)

عقد المسيرة تجاري دائماً بالهيئة المسار وتجارياً دائماً لمن وكل المسار (F)

المسار يتعلق مع الغير باسمه وليس هو كله (F)

لا يقدر المسار وكيل عن العرف الذي وكله أو العرف الآخر (F)

* يستحق المسار الأجر إذا كانت الجهود التي بذلها للتوسط
لكن شرطاً أدنى إلى التوصل إلى عقد بينهما (T)

* مسؤولية الشركاء تجاه ديون والتزامات الشركة العادية العامة
هي مسؤولية محدودة (F)

* يجوز لدائن شركة التفاضل الرجوع إلى الأموال الخاصة بالشركاء
قبل أموال الشركة (F)

* نيوك الشركة للمساهمة الخصومية هيئة كما هي مكونة من مجموع
الشركاء عليها (T)

* الهيئة الرئيسية التي تتولى إدارة الشركة لها هي
مجلس الإدارة (T)

١٠ يجب أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ٥ ولا يزيد عن ١١
وصدته لا تزيد عن ٤ سنوات، ويجوز زيادة الأعضاء عن ١١ بصورة فورية.

١١ يجب أن لا يقل عدد مؤسسي الشركة المساهمة العامة عن 7 ولا تزيد
حصة كل منها عن ١٠٪ من رأسمال (T).

١٢ خصية الهيئة التأهيلية بهذا الاسم لأن المكتسبين يقومون بالورع منها تأسيس
الشركة إلى جانب المؤسسين.

١٣ تتكون الهيئات العامة من مجموع الموظفين في الشركة (F).

١٤ يجب ألا يتخلف اكتب العمل من شركة المساهمة العامة حضور اجتماع
الهيئة العامة بكافة أعضائها (T).

١٥ يفرض القانون التجاري على التاجر عدم المناقضة غير المسروعة (F) :- الفقه

- ١٦ الدفاتر الإلزامية :-
- (أ) دفتر البوصية
 - (ب) دفتر صور الرهائن
 - (ج) دفتر الجرد والميزانية

- ١٧ دفاتر اختيارية :-
- (أ) دفتر المسودة أو الضوابط
 - (ب) دفتر الضمانة أو الصندوق
 - (ج) دفتر المخزن
 - (د) دفتر الأمانة التجارية

* الرأي الراجح يقول أن اللبايقين الحقه بالأطلاء على دفاتر المفلس (T)

* العناصر التي لا تعتبر من مكونات المتبر :-

(أ) العقار (ب) الأثمان لا يتضم تحصيل (س) الدفاتر التجارية

4. تتر اطاره الشركة للمساهمة القفوصية من خلال مجلس ادارة لا يقل
عدد اعضائه عن 3 ولا يزيد عن 10 في حال كان عدد الشركاء
فيها يزيد عن 20 فير يك

* الشركاء المتضامن = مسؤولة غير محدودة

* الشركاء الموعين = // محدودة

الشركاء
في تحول الشركة العادية إلى مساهمة قفوصية إذا زاد عدد المساهمين
فيها عن عشرين

* يقوم المساهم بجمته وى انه وكيل باجر عن الشخص الذي وكلاه (T)

* الكفالة :- كفالة عادية كوكفالة مصرفية

* كفالة عادية :- مثلاً أخذ قرضاً من جامعة بيزيت وأبوي
كفالي إذا ما بدت بالجو أبوي

* الكفالة المصرفية :- دائماً يوجد بنك بالعلاقة بين
المكفول والمستفيد

مقاول / تاجر
أو صانع / تنفيذ النزاع

* الكفيل (دائماً بنك) ، الجهة المستفيدة (جهة حكومية معينة) ، المكفول (المقاول) ^{مفيد}

* البنك هو الذي يعطي الكفالة المصرفية .

* الكفالة المصرفية لا يوجد فيها شروط (بإتباع المقاول دولا) لأننا من هنا شروط
تعتبر كفالة عادية .

* تقوم الهيئة العامة بتعيين مصرفه الحسابات في الشركة (T) .

* الذي يعينه المدير العام والتعيين هو مجلس الإدارة (T) ،
ولكن هو الذي يستطيع عزله فقط فإياه الهيئة العامة
وفي حال أن الهيئة العامة هي عينته هي التي يتغزله فقط وليس غيرها يكون

* الإعلام لا ينطبقه إلا على التاجر الذي يتوقف عن إصدار شيك طيهود، إخطاره

* لا يشترط القانون كتابة عقد العمل الفردي . (T) .

* عقد العمل هو عقد رضائي يتوقف ببلأى الأسمان والقبول
ولا يشترط أن يكون مكتوباً . (T) .

* يشترط القانون كتابة عقد العمل فيما شره صحة ^{العقد} ~~العمل~~ وركن انعقادها

* تعد كتابة العقد في حالة كتابته وسيلة إثبات في حالة النزاع (T)

* عناصر عقد العمل هي : أداء العمل / الأجر / عنصر التبعية

* عقد العمل يقوم على الأختيار الشخصي بالنسبة لصاحب العمل (T)

* لا يمكن للعامل استبدال كامل آخر مكانه إلا بموافقة صاحب العمل (T)

* إذا كان العمل هو الالتزام الرئيسي لصاحب العمل في العقد (F)

* الأجر هو // // // // // (T)

* السبعية :- (أ) تبعية تنظيمية وإدارية :- يعكفي صاحب

العمل بتحديد شروط العمل والأدوار ودور الأشراف والمراقبة فلال

كالمبر (ج) السبعية المادية أو الفنية :- صاحب العمل موافق على العمل فلا علاقة

* لا يكتمل عقد العمل إلا بتوفر العناصر الثلاثة معاً (T)

* القنات التي لا توضع لقانون العمل الفلسطيني هي :-

صينيات حكومية / موظفي الحكومة / قدم المنازل

* يجوز أن يبدأ العمل بفترة تجريبية لا تزيد عن ثلاثة أشهر

و يمكن تطويها لنفس المدة مرة واحدة فقط

* إذا تم فصل العامل فعلاً أو مستقياً فإنه يستحقه تعويضاً بمقدار

أجر شهرين عن كل سنة عملها فما عوقد العمل غير محدود المدة

أما في عقد العمل محدود المدة فإنه يستحقه الأجر المتبقياً حتى انتهاء

العقد بالأطرافية الشهرية مستحقاً ،

* لا يجوز تأخير دفع أجر العامل أكثر من خمسة أيام من تاريخ الاستقالة

* للعاملين حق امتياز على أجهزهم ليجوز استيفاء أجهزهم

بالأجنية على دائني صاحب العمل الأجنبي .

* نفس الترتيبات على عدم رهن العقار عن رهن المالك التجاري
ويجوز رهنها بشك منقول (T) .

* يتولى الشركة المصاحبة الخصومة قضائية كاملة مكونة من
أربعة الشركاء (T) .

* احتساب الأجر يكون : - (أ) على ما تم صنفاً

(ب) على رة وحدة الإنتاج

(ج) بشكل فريضة (مأخوذ من الأوقات) .

* عمل العامل لحسابه الشخصي وليس لحساب صاحب العمل (F) .

عقد العمل - حدد المدة : ينقضي بانتهاء المدة
 غير محدد المدة : ينقضي ويوجد به مبررات من الطرفين
 لا يُنجز عمل معين و ينقضي بانتهاء العمل

كالاتي يجوز ان تزيد المدة القوية لعقد العمل محدد المدة لدى نفس
 صاحب العمل بماض ذلك التصديق كما يمكن من حالات حوذاً
 استمرارية غير محدد المدة .

الفترة التجريبية هي (سبعة أشهر ويمكن التصديق 3 أشهر) حد أقصى 6
 أشهر .

في نظر القانون بعدم انتهاء عقود عمل العاملين في المنشأة اذا
 صدر قرار بإغلاقها للمرة لانزيد عن شهرين (3) .

في نفس القانون على اقرار عقود عمل العاملين في المنشأة اذا تم
 بيعها او نقل ملكيتها بحيث يظل صاحب العمل المالك والجزء مسؤولاً
 بالتزامن مدة ستة أشهر وبعد ان يتم تسجيل صاحب
 العمل الجديد المستوفى .

في العقوبات التي يمكن لصاحب العمل تقريرها في حق العامل اذا

- (1) اذار نفوس (2) اذار مكتوب (3) اذار من الاجر
- (4) حوذاً هذا العمل بما لا يزيد عن 3 ايام / (5) النقل من العمل
- (6) الفصل

* يجب إعطاء العامل قسط من الرافعة لا يزيد برفه مجموعة عن
مائة طائفة مع مراعاة ألا يعمل العامل خمسة ساعات
متوالية .

* يجوز الأتفاق على ساعات عمل إضافية بما لا يتجاوز ١٣ ساعة أسبوعياً

* يرفع للعامل أجر ساعة ونصف عن كل ساعة عمل إضافية .

* يستحق العامل الذي أمضى سنة من العمل الحق في مكافأة
نهاية الخدمة مقدارها مئة عن كل سنة عمل على أن لا يقل عن
١٠ جرت نفاذ حرم احتساب ساعات العمل الإضافية مع احتساب كم
السنة .

وهو يستحقه العامل مكافأة نهاية الخدمة أيضاً فيما قال :-

(١) انتهاء عمله بانتهاء العقد ، (٢) انتهاء العمل المتفق عليه

(٣) انتهاء العمل سواء بالتراضي أو بالفصل التام .

وهذا إذا انتقل بأول ضمن سنوات ($\frac{1}{10}$ المكافأة) ، وإذا انتقل
في ضمن سنوات اللاحقة ($\frac{1}{5}$ المكافأة) ، وإذا انتقل بعد
١٠ سنوات (كل سنة مكافأة) .

وهو وكيل الذي لم يلقه تكاليف الإطعام بأن جزر من العمل يكون
مطلقة اليد على الجزر الباقي (٢) .